تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية

أ. بلال لوعيل (*)

تحت إشراف: د. عبد الرشيد بن ديب(**)

الملخص :

تهدف هذه الورقة البحثية إلى توضيح واقع الاستثمارات العربية البينية ، حيث أنه لوحظ في بعض الدراسات النظرية هناك تأييد لفكرة أن للمؤسسات دور في ترقية الاستثمار وتحسين جاذبيته ، إلا أنه هناك دراسات تطبيقية تدل على أن هذه الفكرة ليست محسومة وأن الدلائل ضعيفة لتأييدها ، وإذا ما كانت التحليلات تركز على أن الاستثمار لا يتجه إلى المناطق ذات المؤسسات المتدنية أي من الدول المتقدمة إلى الدول النامية ، فإن هناك دراسات حديثة تركز على ما يسمى « المسافة المؤسسية » أي أنه كلما زاد الفرق المؤسسي كلما قلت الاستثمارات ، وهو ما يفسر ارتفاع تدفقات الاستثمارات العربية البينية ، التي تتعادل أغلبها في التنمية المؤسسية ، وبالتالي لا توجد قوى مؤسسية طاردة بشكل معنوي.

الكلمات المفتاحية: الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، الاستثمارات العربية البينية ، الاقتصاديات العربية.

Abstract :

The aim of this paper to illustrate the reality of inter – Arab investments, where it was observed in some theoretical studies there is support for the idea that institutions role in the promotion of investment and improve its attractiveness, but there applied studies show that this idea is not settled and that evidence is weak to support, and if the Analyses focused on that investment is not heading to areas with substandard institutions from developed countries to developing countries, there are recent studies focused on the so called institutional distance that the greater the difference the less institutional investments, which.

Keywords: Foreign direct investments, investments inter Arab, economic of Arab countries.

مقدمة: تواجه الدول العربية تحديات تنموية كبيرة تتمثل في ارتفاع معدلات البطالة خاصة لخريجي الجامعات ، وضآلة النمو الاقتصادي (نمو متدني) ، وارتفاع معدلات الفقر في الدول غير الخليجية ، وتوجه أغلب الدول

(*) أستاذ محاضر قسم « ب » بكلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، أمحمد بوقرة ـ بومرداس

(**) أستاذ محاضر قسم « أ » بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر 03 ـ دالي براهيم، الجزائر.

العربية هذه الوضعية بتطبيق سياسة الاصلاحات على المستوى الكلي ، والجزئي بغرض مواكبة التطور ، ورفع معدلات اقتصادها ، بما يعرف بالتنمية الاقتصادية ، وذلك عن طريق تشجيع الاستثمار سواء كان محليا ، أو أجنبيا مباشرا ، ويمثل ارتفاع تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال السنوات الأخيرة فرصة للدول العربية من أجل دعم برامجها التنموية ، والنهوض باقتصاداتها.

ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم خلال العشرية الأخيرة ، ولم تستفيد الدول العربية بشكل واسع من هذه التدفقات ، نظرا لمحدودية البيئة الاستثمارية للدول العربية وللاعتقاد بارتفاع المخاطر فيها ، وفي نفس الوقت شهدت الدول النفطية الخليجية ارتفاعا في الفوائض النفطية ، ونتيجة لعدة عوامل فقد بدأت الاستثمارات العربية البينية في الارتفاع.

فكيف هو واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية؟ وما هي آفاقها؟

وللإجابة على هذه الاشكالية ، يمكننا تقسيم هذا المقال إلى:

- تعريف الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
- الاستثمارات العربية البينية واقعها وآفاقها.

أولا : تعريف الاستثمارات الأجنبية المباشرة

هي توظيف رؤوس الأموال أو الادخارات المتاحة في اقتصاد ما ، ومن قبل الأشخاص والمشروعات التي تنتمي لهذا الاقتصاد ، في أنشطة اقتصادية أجنبية ، يكون المستثمر مالكا لكل أو جزء من المشروع الاستثماري ، ويتحكم المستثمر الأجنبي غالبا في إدارة المشروع وتنظيمه ويسعى إلى تحقيق الربح بوصفه نتيجة لنشاطه الاستثماري ، وهناك عدة تعاريف نورد أهمها فيما يلي:

1 ـ تعريف صندوق النقد الدولي[*](FMI): يعرف الـ FMI الاستثمار الأجنبي بأنه مباشر حين يتملك المستثمر 10 ٪ أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال ، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة ، وبذلك يختلف عن الاستثمار في المحافظ والصناديق الاستثمارية التي تقوم بشراء أصول الشركات بهدف تحقيق عائد مالي دون التحكم في إدارتها. مع ضرورة التنبيه إلى صعوبة التفريق بشكل دقيق بين النوعين.[1]

2 ـ تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية[**](OECD) : الاستثمار

---

* FMI: Fond Monétaire International (صندوق النقد الدولي).

(1) حسان خضر، **الاستثمار الأجنبي المباشر ـ تعاريف وقضايا**، المعهد العربي للتخطيط، مجلة جسر التنمية العدد 33 سبتمبر 2003 السنة الثالثة، ص:3 .

** OCED: the Organization for Economic Cooperation and Development (منظمة

الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر حصة لا تقل على 10٪ من إجمالي رأس المال أو قوة التصويت.[1]

3 ـ تعريف UNCTAD(***) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: هو ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى ، تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري ، بين شركة في البلد الأم (البلد الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر (البلد المستقبل للاستثمار)[2].

4 ـ تعريف Raymond Bertrand: « الاستثمار الأجنبي المباشر هو مساهمة رأسمال مؤسسة في مؤسسة أخرى ، يتم ذلك بإنشاء فرع لها في الخارج أو الرفع من رأسمالها ، أو قيام مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجانب ، أو هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة إلى أخرى ، وخاصة عند إنشاء المؤسسة« .[3]

5 ـ هو انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر للعمل في صورة وحدات صناعية أو تمويلية أو إنشائية أو زراعية أو خدمية ، ويمثل حافز الربح المحرك الرئيسي لهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة.(4)

وغالبا ما تفضل الحكومات هذا النوع من الاستثمار (وذلك بالمقارنة بالاستثمار من خلال شراء أسهم الشركات) ، حيث أنه يتضمن في الغالب تزويد الشركات المستثمر فيها بالمستلزمات (المدخلات) التكنولوجية.

ثانيا : أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة

تعددت تقسيمات أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب عدة معايير يمكننا تقسيمها على النحو التالي:

ا ـ من منظور الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر والدول

(1) قويدري محمد، **تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية حالة الجزائر**، أطروحة دكتورة دولة في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي،غير منشورة، جامعة الجزائر سنة2005، ص:3.

*** UNCTAD: United Nations Conference on Trade and Development (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية).

(2) علي عبد القادر علي، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر**، المعهد العربي للتخطيط ، مجلة جسر التنمية العدد 31 يوليو 2003 السنة الثالثة، ص:4.

(3) Raymond Bertrand, économie financière International, Paris, édition PUF, 1997, P: 91.

(4) علي عبد العال نشأت، مرجع سبق ذكره ، ص 203 نقلا عن : أمينة ذكي شبانة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل آليات السوق، المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر للاقتصاديين المصريين، تمويل التنمية في ظل اقتصاديات السوق، (الجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع والاحصاء، القاهرة، 7 ـ 9 أفريل، 1993)، ص 2.

المستقبلة له[1]: هناك العديد من التصنيفات لأشكال الاستثمار الأجنبي المباشر سواء من وجهة نظر المستثمرين أو من وجهة نظر الدول المتلقية للاستثمارات.

1 . وجهة نظر الدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر(المستثمرون): يمكن تصنيفه إلى ثلاثة أنواع وهي:

الاستثمار الأفقي: ويهدف هذا النوع إلى التوسع الاستثماري في الدول المتلقية بغرض إنتاج نفس السلع أو سلع مشابهة للسلع المنتجة محليا.

الاستثمار العمودي: الذي يهدف إلى استغلال المواد الأولية (الاستثمار العمودي الخلفي) أو للاقتراب أكثر من المستهلكين من خلال التملك أو قنوات التوزيع (الاستثمار العمودي الأمامي).

الاستثمار المختلط: والذي يشمل النوعين المشار إليهما.

2 ـ وجهة نظر الدول المستقبلة للاستثمار الأجنبي المباشر: ومن وجهة نظر الدول المتلقية له فيمكن تقسيمه إلى ثلاثة أشكال رئيسية حسب الهدف ، وهي:

ـ الاستثمارات الهادفة إلى إحلال الواردات.

ـ الاستثمارات الهادفة إلى زيادة الصادرات.

ـ الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمبادرة حكومية.

II ـ تقسيم أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب الاتجاه (الوجهة)

نميز هنا بين نوعين رئيسين داخلية وخارجية ، ويمكننا ذكرهما فيما يلي:

1 . استثمارات أجنبية مباشرة داخلية (Inward FDI): وتعني أن رأس المال الأجنبي مستثمر في موارد محلية ، تشجع هذه الأنواع من الاستثمارات عن طريق خفض الضرائب ، وسياسات الدعم وأسعار الفوائد المخفضة وإزالة العوائق الإدارية والقانونية ، وهناك الكثير من المعوقات التي تؤثر سلبا على كمية ونوعية هذه الاستثمارات كحدود وقوانين الملكية والتمايز المفروض على أداء الشركات.

2 . استثمارات أجنبية مباشرة خارجية (Outward FDI): أحيانا تسمى استثمارات أجنبية خارج البلد وهي رؤوس الأموال المحلية المستثمرة خارج البلد وتشجع الحكومات هذا النوع من الاستثمارات عن طريق توفير التأمين للمستثمرين على المخاطر ، ومن الأمور التي تحدد من هذا النوع من الاستثمارات ، الضرائب المحفزة وغير المحفزة على أرباح الشركات التي تستثمر خارج بلدها والدعم للصناعات والتجارة الداخلية المحلية.

III ـ تقسيم أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب الهدف

1 . الاستثمار المشترك (Joint Venture): وهو اتفاق طويل الأجل بين

[1] حسان خضر، **مرجع سبق ذكره**، ص 6.

طرفين أحدهما وطني والآخر أجنبي لممارسة نشاط إنتاجي داخل دولة الطرف المضيف ، ويكون لكل طرف الحق في المشاركة في إدارة المشروع ، وتكون المشاركة إما بتقديم حصة في رأس مال المشروع أو رأس المال كله وإما بتقديم التكنولوجيا أو الخبرة والمعرفة أو العمل ، وقد تكون المشاركة من خلال قيام أحد المستثمرين الأجانب بشراء حصة في شركة وطنية قائمة يؤدي إلى تحويل هذه الشركة إلى شركة استثمار مشترك.[1]

ويرى تيربسترا (Terpstra) أن هذا النوع من الاستثمار ينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية تتم في دولة أجنبية ، ويكون أحد أطراف الاستثمار فيها شركة دولية تمارس حقا كافيا في إدارة المشروع أو العملية الإنتاجية بدون السيطرة الكاملة عليه.[2]

2 . الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي (Owned . Wholly FDI): تمثل مشروعات الاستثمار المملوكة للمستثمر الأجنبي أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلا لدى الشركات متعددة الجنسيات ، وقد اتجهت الدول النامية في الآونة الأخيرة إلى منح الفرصة للشركات متعددة الجنسيات بتملك فروعها تملكا كاملا ، لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في الكثير من مجالات النشاط ، وذلك بعد أن كانت تتردد بل وترفض التصريح بذلك ، خوفا من التبعية الاقتصادية.[3]

وتفضل الكثير من الشركات الأجنبية هذا النوع من الاستثمار كون الشركات الأجنبية الأم تقوم بإنشاء شركات فرعية تملكها كليا وتسيطر عليها كاملة ، بينما تتردد الدول النامية كثيرا في قبول مثل هذه الشركات لأسباب واضحة تتعلق بالتبعية الاقتصادية ، الأثار السلبية الناجمة عن حدوث أزمة في الدول الأجنبية الأم.[4]

3 . مشروعات التجميع (Assembly Operations): يأخذ هذا النوع شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني ، يتم بموجبها قيام الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتج نهائي ، وفي غالب الأحوال في معظم الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللازمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع وتدفق العمليات وطرق التخزين والصيانة ، والتجهيزات الرأسمالية في مقابل عائد مادي يتفق عليه[5].

(1) علي عبد العال نشأت، **مرجع سبق ذكره،** ص 205.
(2) عبد السلام أبو قحف، **اقتصاديات الأعمال،** (الدار الجامعية، الاسكندرية، 1995)، ص 482.
(3) علي عبد العال نشأت، **المرجع السابق،** ص 206.
(4) رزاق وشاح، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية،** أوراق عمل منشورة بالمعهد العربي للتخطيط، الكويت،
(5) علي عبد العال نشأت، **المرجع السابق،** ص 206.

4 . الاستثمارات الأجنبية في المناطق الحرة (Free Zones): يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى تشجيع إقامة مناطق صناعات تصديرية كون التصدير يدر أرباح بعملة أجنبية ، ويخفض من الواردات مما يؤدي إلى زيادة ملموسة في الدخل ، بالإضافة إلى خلق فرص عمل محلية ، ونقل التكنولوجيا الحديثة ، وتطوير الإطارات الإدارية والفنية المحلية. ويعتمد نجاح هذه المشروعات على الشروط التي تحيط بالمشروع ، أحيانا هناك صعوبات كثيرة تتعلق بتحديد هوية المنتج حيث ترفض كثير من الدول استيراد بضائع فيها نسبة عالية من مواد أولية أو وسيطة مستوردة مما يؤدي إلى فشل هذه المشروعات ، وهناك أيضا عوامل سياسية كبيرة تدخل تحت هذا النوع من الاستثمار.

IV ـ تقسيم أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب طبيعة الدول المصدرة والمستقبلة لها

1 . الاستثمارات الأجنبية المباشرة غير العربية في الدول غير العربية: هي رؤوس الأموال المتدفقة من دول غير عربية إلى دول ليست عربية سواء كانت تحمل نفس الخصائص معها أو نفس اللغة ...

2 . الاستثمارات الأجنبية المباشرة غير العربية في الدول العربية: هي عبارة عن الاستثمارات الأجنبية المباشر المتدفقة إلى الدولة العربية والقادمة من دول غير عربية ، وهذا النوع عادة ما تطغى عليه ما يعرف بالهيمنة الاقتصادية ، والأخذ أكثر مما تعطي للدول العربية.

3 . الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية في الدول غير العربية: وهي رؤوس الأموال العربية الناجمة عن تراكم الثروات النقدية الناجمة عن سوق النفط خاصة المتجهة إلى الدول غير العربية ، وهذا النوع لقى عدة عراقيل الناجمة عن الكراهية والعداء للمجتمعات العربية خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ألفين وواحد ، ومن الأحسن إعادة تلك رؤوس الأموال واستثمارها في دول عربية.

4 . الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية في الدول العربية: وهي عبارة عن تدفقات رؤوس الأموال العربية إلى الدول العربية ، وهي ما يعرف عليها بالاستثمارات العربية البينية ، وسنتطرق إليها بقليل من التفصيل لاحقا.

ثالثا : الاستثمارات العربية البينية واقعها وآفاقها

على الرغم من أهمية الاستثمارات العربية وضخامة حجم الفوائض المالية العربية وانتشارها على مستوى العالم ، إلا أن واقعها يكشف تدنيا واضحا لدورها في الاقتصاديات العربية ، مما يؤكد مشكلات تقف وراء تحقيق الدور المنشود لها.

ا ـ مفهومها

يمكننا تعريف الاستثمارات العربية البينية بأنها « تلك التدفقات الرأسمالية التي يكون مصدرها مواطنون عرب طبيعيون أو مؤسسات عربية معنوية ـ من

خارج الدول العربية المضيفة ـ والتي توظف في مشاريع استثمارية عربية خاصة أو عامة أو مختلطة تدار على أسس تجارية[1].

II ـ أهميتها

للاستثمارات العربية البينية أهمية كبيرة يمكننا تلخيصها في النقاط التالية:

1 ـ تخفيف أعباء التنمية العربية: ترجع أهمية الاستثمارات العربية البينية لما تقدمه من خدمات للتنمية العربية ، فهي تقوم بتخفيف عبئ الامتناع عن الاستهلاك لتوليد المدخرات على دول العجز العربية ، من خلال إضافة المدخرات الفائضة من دول الفائض العربية إلى المدخرات المحلية لدول العجز العربية. هذا بالإضافة إلى أن انسياب الاستثمارات العربية البينية يمثل إضافة إلى حجم الموارد المتاحة للاستخدام في اقتصاديات الدول المضيفة لها ، كما يتضمن إمكانية زيادة كفاءة الموارد المحلية ورفع إنتاجيتها ، نظرا لما يترتب عليه من تشغيل لموارد كانت عاطلة.

2 ـ تحقيق التكامل العربي في مجال الاستثمار الإنتاجي: لقد انصبت معظم جهود التكامل بين التكتلات الاقتصادية للدول النامية بقاراتها الثلاث (أسيا ، إفريقيا ، أمريكيا اللاتينية) على تحقيق التكامل في مجال العلاقات التجارية ، وبالمثل فقد تركزت جهود التكامل العربي في معظمها في المجال السياسي والعسكري ، وهو الأمر الذي أدى إلى إهمال الدور الاقتصادي والاستثماري في تجسيد التكامل ، هذا في الوقت الذي تتسم فيه اقتصادات الدول النامية والدول العربية من بينها بضعف درجة التطور بما لا ينسجم مع إهمال جانب التكامل الإنتاجي.

ومن هنا يمكن القول بأن ما تحتاجه هذه الدول في تكاملها ، في المقام الأول هو إقامة قاعدة إنتاجية التي هي بأمس الحاجة إليها والتي تقوم على أساسها العلاقات التجارية ، السياسية والعسكرية. ولهذا يبرز التكامل في مجال إقامة القاعدة الإنتاجية وتشغيلها وتوسيعها ليكون بمثابة المدخل الأساسي في التكامل بين الأقطار النامية والدول العربية من بينها ، ولهذا تتضح أهمية التأكيد على ضرورة التكامل العربي في مجال الاستثمار الإنتاجي كمدخل أساسي وحاسم للتكامل العربي في المجالات الأخرى.

III ـ أسباب تناميها

يرى بعض المحللين والخبراء سبب زيادة حجم الاستثمارات العربية البينية في السنوات الأخيرة إلى عدة أسباب ، يمكننا تلخيصها في النقاط التالية:

1 ـ أسباب داخلية: فهناك عدة عوامل داخلية ساهمت في تنامي الاستثمارات

(1) علي لطفي، **الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي**، (بحوث عربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2009)، ص 125.

العربية البينية ، ومنها:

التحسن الإداري: تطورت خلال السنوات الأخيرة أساليب الترويج للمشروعات الجاذبة للاستثمار ، صاحبها تحسن في الإجراءات الإدارية اللازمة لإقامة هذه المشروعات ، وقد تمثلت أهم عناصر ذلك التحسن الإداري في اختصار الإجراءات سواء المتعلق منها بالحصول على التراخيص أو خطوات البدئ في عمليات التأسيس والإنتاج والتصدير وتوفير الوقت اللازم لكل ذلك. هذا بالإضافة إلى تقليل الرسوم الإدارية وتوفير المعلومات المتعلقة بالتشريعات والقوانين وإجراءات الضمان والتأمين وما يحتاج المستثمر لمعرفته عن الأمور البنكية والمصرفية في البلد المضيف.

إنشاء المدن الاقتصادية المتكاملة: لقد تم مؤخرا تطور المنطقة العربية في إطلاق مشاريع عملاقة ، تمثلت أبرزها في بناء مدن اقتصادية متكاملة ، وتطوير ما تحتاج إليه من بنية أساسية (مطارات ، طرق ، موانئ ، سكك حديدية ...) خاصة في دول الخليج.

استكمال برامج الخوصصة: إتباع العديد من الدول العربية برامج الخوصصة ، كان له دور كبير في تنمية الاستثمارات العربية البينية ، كفتح المجال أمام مستثمرين عرب لشراء العديد من الشركات الكبرى.

انخفاض العائد على الاستثمار خارج الدول العربية: يعتبر انخفاض معدل العائد على الاستثمار في الدول غير العربية ، خاصة في مجال الموارد الطبيعية كالنفط والغاز... ، سببا في عودة رؤوس الأموال العربية إلى الدول العربية مما ساهم ذلك في تطوير الاستثمارات العربية البينية.

التطور في مجال السياحة: لقطاع السياحة أهمية كبيرة في زيادة تنامي الاستثمارات العربية البينية ، خاصة في السنوات الأخيرة ، كونه يزيد الاستثمار فيه ويفتح مشاريع استثمارية أخرى بجواره مثل قطاع الصناعات الأولية والخدماتية ، وإنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة وأخرى كبيرة تبدأ من منتجي الهدايا التذكارية إلى سلسلة الفنادق متعددة الجنسيات.

التطور في مجال الاتصالات: شهد هذا القطاع تطورا كبيرا في الآونة الأخيرة ، وساهم بقدر كبير في تنمية الاستثمارات العربية البينية ، وذلك بتوسع نشاط شركات اتصال عربية داخل دول عربية.

التطور في مجال العقارات: أدى إقامة المدن السكنية بتمويلات عربية مشتركة في الآونة الأخيرة إلى حدوث طفرة في مجال العقارات في الدول العربية ، مما ساهم بقدر كبير في زيادة الاستثمارات العربية البينية.

2 ـ أسباب خارجية: أما العوامل الخارجية ، فهي:

2 ـ 1 أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001: منذ ذلك التاريخ تغيرت نظرة

الغرب إلى الدول العربية ، وظهرت موجات من الكراهية والعداء للمسلمين والعرب بصفة خاصة ، وتنامت معوقات الاستثمارات العربية في الدول الغربية ، مما أدى إلى سحب بعض المستثمرين العرب أموالهم من تلك الدول وتوجيهها إلى دول عربية ، مما أدى ذلك إلى زيادة ملموسة في الاستثمارات العربية البينية.

2 ـ 1 الطفرة النفطية: ارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة ، أدى إلى تراكم ثروات نقدية وفيرة لدى الدول المصدرة للنفط خاصة الدول الخليجية ، واستثمارها في دول عربية. وسنوضح ذلك بالتفصيل في الفصول القادمة.

VI ـ واقع الاستثمارات العربية البينة

تسعى الدول العربية إلى تمويل استراتيجيات التنمية العربية الحديثة من خلال استقطاب أكبر قدر من الاستثمار الأجنبي ، لأنه يساهم في التقليل من حدة عجز ميزان المدفوعات ، وتفادي اللجوء إلى الديون الخارجية ، وجلب التكنولوجيا بالإضافة إلى زيادة التشغيل ، لكن الاستثمار الأجنبي القادم من الدول غير العربية يختلف عن القادم من الدول العربية ، لأن هذه الأخيرة تسعى إلى التعاون بينما الدول غير العربية تريد أن تأخذ أكثر من أن تعطي.

1. بعض الخصائص الهيكلية والاقتصادية للدول العربية: إن المنطقة العربية غير متجانسة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وكذلك في حجم السوق ومستوى المؤسسات ، فمستوى الدخل يتراوح بين المستوى المرتفع في دول مجلس التعاون الخليجي إلى مستويات منخفضة كما هو الحال في اليمن والسودان وموريتانيا ، وتصنف أغلب الدول العربية ضمن دول ذات دخل متوسط. وفيما يخص المسافة فإن العالم العربي يتراوح طوله أكثر من 6300 كلم من نواكشط إلى بغداد ، وتتقلص ما بين الدوحة والمنامة إلى 85 كلم ، ولكل الدول العربية إطلالة على البحر كما أن لكل منها أكثر من جوار ، بالإضافة إلى قربها من أوربا وأسيا ، أما حجم السوق فيتراوح ما بين دول ذات كثافة سكانية مرتفعة مثل مصر ، ودول ذات كثافة منخفضة لا يتعدى سكانها المليون.

وفي مجال تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة فإن أغلب الدول العربية تطبق قوانين تشجيعية وتحاول تقليل البيروقراطية وزيادة عدد الاتفاقيات حول الازدواج الضريبي ، ولا تفرض دول مجلس التعاون ضرائب ، وهي في طريق إنشاء سوق خليجي مشترك ، أما الدول العربية الأخرى فإن استخدامها للاتفاقيات الثنائية في مجال الاستثمار والضرائب لا زال محدودا ، حيث أنها لا تمثل سوى 45 % و32 % من اجمالي الاتفاقيات الممكنة في المجالين على التوالي.

وحسب مؤشرات الحاكمية التي ينشرها البنك الدولي فإن الدول العربية تعاني من ضعف الإطار المؤسسي ، حيث ينتشر الفساد الإداري وعدم الاستقرار السياسي ، هذه المؤشرات إن دلت على شيء فإنما تدل على أن المنطقة العربية

منطقة مخاطر مما تحول دون استقطاب للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وتتميز الدول الخليجية مع الأردن بالتحسن النسبي.

في بعض الدراسات النظرية هناك تأييد لفكرة أن للمؤسسات دور في ترقية الاستثمار وتحسين جاذبيته ، إلا أنه هناك دراسات تطبيقية تدل على أن هذه الفكرة ليست محسومة وأن الدلائل ضعيفة لتأييدها ، وإذا ما كانت التحليلات تركز على أن الاستثمار لا يتجه إلى المناطق ذات المؤسسات المتدنية أي من الدول المتقدمة إلى الدول النامية ، فإن هناك دراسات حديثة تركز على ما يسمى المسافة المؤسسية أي أنه كلما زاد الفرق المؤسسي كلما قلت الاستثمارات ، وهو ما يفسر ارتفاع تدفقات الاستثمارات العربية البينية ، التي تتعادل أغلبها في التنمية المؤسسية ، وبالتالي لا توجد قوى مؤسسية طاردة بشكل معنوي.

2 ـ آفاق الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية: بغرض تشجيع الاستثمار ، واستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية ساد اتجاه تنافسي بين دول العالم والدول العربية من بينها على اتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير الكفيلة بمنح الكثير من المزايا والحوافز للمستثمرين ، ويتجلى ذلك من خلال:

ـ إزالة القيود الجمركية والضريبية على رأس المال المستثمر.

ـ القضاء على الازدواج الضريبي.

ـ تشجيع المشروعات الأجنبية على إعادة استثمار أرباحها في الدول المضيفة بإعفاء ما قد يعاد استثماره منها من ضرائب ، إلى جانب بعض المزايا والضمانات الأخرى المشجعة.

وهذا ما فتح آفاق كبيرة لكي تتطور الاستثمارات العربية البينية ، وبهذا يمكننا توضيح اتجاهات هذه الأخيرة ، والقطاعات الواعدة لتطويرها.

2 ـ 1 ـ اتجاهات الاستثمارات العربية البينية: شهدت الاستثمارات العربية البينية تطورات إيجابية في الآونة الأخيرة ، وذلك بفضل الجهود المبذولة من قبل أغلب الدول العربية ، وارتفاع العائدات البترولية بالإضافة إلى توتر العلاقة بين العرب والغرب خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر2001.

2 ـ 1 ـ 1 التوزيع الجغرافي لتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة البينية العربية: بالرغم من ارتفاع التدفقات البينية العربية ، فإنها لا زالت تشكل تقريبا 16% من الإجمالي العالمي ، ويكمن هذا الضعف في تركز الاستثمارات داخل الدول الخليجية ، بالإضافة إلى توجه تلك الاستثمارات إلى القطاعات ذات عائد مرتفع ومخاطرة أقل مثل قطاعات السياحة والعقار والخدمات ، وأن الصناعة والزراعة تمثلا الحلقة الأضعف في الاستثمارات العربية البينية.

الجدول (1): تدفقات الاستثمارات المباشرة البينية العربية والمرخص لها وفق الدولة المضيفة خلال الفترة 2000 ـ 2011

الوحدة (مليون دولار أمريكي)

الدولة / السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
السعودية	,876	,4651	,9716	,3297	958	28797	1649	6388	12758	11623	5624	..
السودان	,6414	,9554	,4567	610	657	2455	2004	,83339	,54806	4036	,82909	..
مصر	113	,596	,4100	,5125	418	,1363	,63273	,61874	2422	,71711	,91859	,61052
لبنان	350	225	650	850	1050	,81779	,82266	,83342	,12661	..	..	..
الجزائر	,5347	350	,654	,480	,3263	,6260	..	476	5666	..	,1729	,85345
الإمارات	196	215	,5217	,2650	525	0	2316	..	,73559	3019	..	..
المغرب	,824	,539	,812	,1672	,41105	,41121	,1350	,6832	,1841	,6608	616	..
سورية	,78	,543	,546	,442	,2427	,4955	225	370	,61539	..	..	..
تونس	,149	,169	75	,467	,3107	,8153	,82363	,5165	,2213	,6144	,5165	,9120
الأردن	,226	,627	21	,617	27	,4299	,9959	,5816	,2473	,3756	,4266	,9264
سلطنة عمان	..	..	..	..	,662	,3573	..	,32653	..	..	..	..
اليمن	,568	,56	,4139	,4126	,858	,9203	,6849	92	,8392	,2652	,8191	,531
ليبيا	,480	85	,782	,6102	,623	,3300	,4246	,1302	,631	,547	,419	..
البحرين	..	,4217	,6159	,7191	,2274	..	..	..	..	..	..	..
فلسطين	..	..	..	..	,30	,50	..	..	..	..	..	..
قطر	,861	,565	,568	10	..	..	..	..	..	..	..	..
جيبوتي	..	..	..	..	..	..	..	,27	,15	..	,6142	..
الإجمالي البيني	,41817	,92646	,32912	,63843	,75957	,537263	,216504	,420660	,935369	,922598	,512524	,76815
إجمالي الوارد عالمياً	5898	9329	7257	15102	25244	47563	70380	81414	96258	76295	68577	42960
نسبة البيني من العالمي (٪)	,813835230	,3728228	,1309140	,4509325	,6004623	,3455678	,4501323	,3769625	,7448936	,6204229	,2634118	,8652215
عدد الدول المشاركة	13	14	14	14	15	14	11	13	13	9	10	5

المصدر: بيانات متحصل عليها من الموقع الإلكتروني للـ UNCTAD

خلال الجدول السابق نلاحظ أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية في حالة تذبذب منذ سنة 2000 مقارنة بتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة عالميا حيث بلغت أعلى نسبة لها سنة 2005 حوالي 78% أعلاه في السعودية بنسبة 77.27% ، وبعدها بدأت بالانخفاض في السنوات الموالية إلى أن وصلت سنة 2011 إلى حوالي 16% ، والشكل التالي يبين ذلك.

الشكل رقم (١): نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية من العالمية

(%)

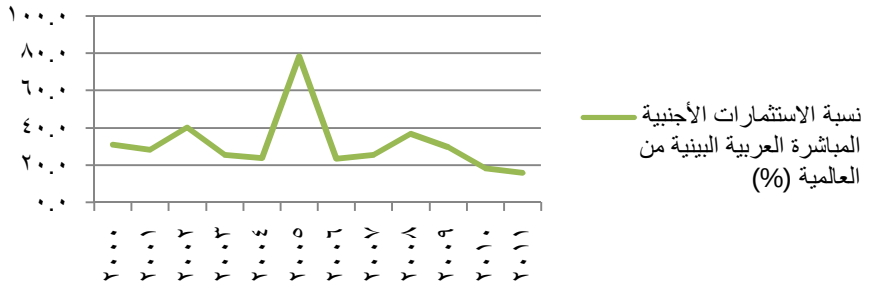

لمصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الجدول رقم (1).

شهدت تدفقات الاستثمارات العربية البينية وفق الدولة المضيفة خلال الفترة (2000 ـ 2011) تطورا (مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف الدول المشاركة في البيانات وعددها) ، من 41817, مليون دولار أمريكي سنة 2000 إلى 537263, مليون دولار عام 2005 وهي أعلى نسبة له ، ثم بدأ في الانخفاض خلال السنوات الأخرى ليصل سنة 2011 إلى 76815, مليون دولار.

2 ـ 1 ـ 2 التوزيع القطاعي لأرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية الواردة بنهاية سنة 2011: هنا نقوم بتحليل بعض البيانات لمجموعة من الدول حسب القطاعات لعدم توفر بيانات الدول الأخرى ، والقطاعات الممكن التطرق إليها هي: الخدمات ، الصناعة ، الزراعة وقطاعات أخرى ، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (2): الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية حسب القطاعات لسنة 2011

القطاع	إجمالي الاستثمارات البينية (مليون دولار أمريكي)	النسبة من إجمالي الاستثمار (%)
الخدمات	53132	68.82
الصناعة	20160	26.11
الزراعة	3165	4.11
قطاعات أخرى	744	0.96
المجموع	77201	100

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011 ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، الكويت.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن قطاع الخدمات خلال سنة 2011 أخذ حصة الأسد في الاستثمارات العربية البينية ، بنسبة 68.82% وذلك كون هذا القطاع له عائد مرتفع ومخاطرة أقل من القطاعات الأخرى ، خاصة في مجال الاتصالات والسياحة والعقار ، يليه قطاع الصناعة بالرتبة الثانية بنسبة 26.11% ، ثم الزراعة 4.11 % والقطاعات الأخرى 0.96 % حيث أن قطاعات الصناعة والزراعة والقطاعات الأخرى لم تتجاوز ثلث الاستثمارات العربية البينية إلا أن هناك اتجاه نحو الارتفاع ، وذلك ناجم عن ارتفاع السيولة في البنوك العربية لزيادة عائدات النفط ، وبالتالي فإن بعض الدول والمؤسسات والشركات العربية بدأت توجه استثماراتها نحو الدول العربية المجاورة والتي عرفت انخفاضا في الاستثمارات الأجنبية المباشرة غير العربية ، والشكل الموالي يوضح ذلك بشكل أفضل.

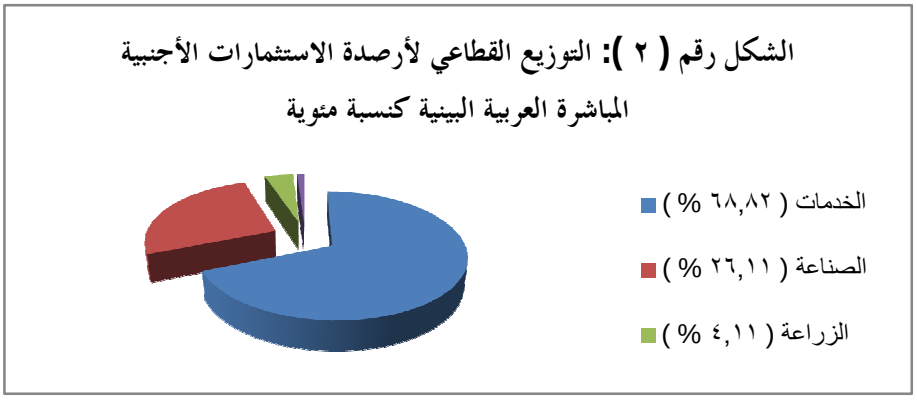

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (2).

2 . 2 . القطاعات الواعدة في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية:

شهدت الدول العربية تطورات استثماراتها البينية في السنوات القليلة الماضية من حيث الكم والنوع ، أدى إلى حدوث تغيرات إيجابية على صعيد التوزيع القطاعي

لتلك الاستثمارات ، ولذلك هناك قطاعات مؤهلة لأن تلعب دورا مهما في تعزيز الاستثمارات العربية البينية خلال الفترة المقبلة ، أبرز هذه القطاعات نلخصها كالتالي:

2 . 2 . 1 قطاع الصناعة: يستطيع هذا القطاع أن يلعب دورا كبير في تعزيز التدفقات الاستثمارية البينية العربية ، حيث ينقسم إلى:

ـ الصناعات الاستخراجية: في مقدمتها النفط والغاز التي لها فرص استثمارية واعدة خاصة كون أن المنطقة العربية تمتلك 58% من الاحتياطات العالمية من النفط و29% من الغاز ، مع وجود مؤسسات وشركات عربية قادرة على الاستثمار في هذا المجال ، خاصة مع تنامي الطلب العالمي على النفط والغاز.

ـ الصناعات التحويلية: هناك العديد من المجالات يمكنها أن تطور الفرص الاستثمارية أبرزها: الصناعات المعتمدة على مواد خام محلية مثل صناعة البتروكيمياويات والأسمدة والأغذية والمشروبات والصناعات الجديدة والتكنولوجية.

2 . 2 . 2 قطاع الخدمات: هذا القطاع رغم تطوره في الدول العربية إلا أنه مقارنة بالدول المتقدمة لا يزال قابلا للاستمرار في تعزيز الاستثمارات العربية البينية ، ويمكننا تقسيمه إلى:

ـ قطاع الاتصالات: منذ بداية العقد الماضي وهذا القطاع يقوم بتعزيز الاستثمارات العربية البينية ، ولايزال يقوم بهذا الدور خاصة بعد إعلان الشركات العربية الكبرى بزيادة استثماراتها في الدول العربية.

ـ قطاع العقار: سيشهد هذا القطاع تطورات كبيرة ، خاصة بعد ما شهد هذا القطاع في الآونة الأخيرة تحركات لافته في كل من الإمارات ، السعودية وقطر للاستثمار في مشاريع تنموية وعمرانية ضخمة في بقية الدول العربية.

ـ قطاع السياحة: كان هذا القطاع على قائمة القطاعات الجاذبة للاستثمارات العربية البينية ، ومن المتوقع أن يعزز دوره في المستقبل.

ـ قطاع المصارف: بدأ ينشط بوضوح في السنوات الأخيرة في تطوير الاستثمارات العربية البينية خصوصا مع اتجاه مؤسسات مصرفية عربية ضخمة في دول التعاون الخليجي لاستغلال فوائضها المالية الكبيرة في التوسع داخل الدول العربية بالتوازي مع قيام العديد من الدول العربية بتحرير قطاعاتها أما الاستثمار العربي.

ـ قطاع النقل: تشير معظم التوقعات إلى أن هذا القطاع سيشهد طفرة استثمارية عربية بينية كبرى خلال السنوات القادمة لاسيما مع وجود العديد من

مشروعات النقل (بأنواعه البري ، البحري والجوي) المشتركة بين الدول العربية.

2 . 2 . 3 قطاع الزراعة: حظت قضية الاستثمار الزراعي باهتمام متزايد في الدول العربية وخصوصا بعد الارتفاعات القياسية في الأسعار العالمية للمحاصيل الزراعية والسلع الغذائية ، وقد شهد هذا القطاع اهتماما كبيرة في الدول العربية سواء من قبل الدول التي لديها إمكانيات وفرص للاستثمار الزراعي كمصر ، السودان ، الجزائر وسوريا أو من قبل الشركات العربية المهتمة بهذا المجال.

الخاتمة:

ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العربية البينية بشكل واضح خلال السنوات القليلة الماضية كما سبق ذكره ، إلا أن تلك التدفقات لا زالت متواضعة إذا ما قورنت بالتدفقات الاستثمارية المباشرة البينية في الأقاليم الاقتصادية حول العالم ، ولاسيما دول الاتحاد الأوروبي والآسيان والنافتا في أمريكا الشمالية ، ولذا فإن الفترة المقبلة تحتاج إلى إعادة تقييم الأداء العربي في هذا المجال.

ولتفسير هذه التدفقات فإن النظرية الاقتصادية ركزت على عوامل الجاذبية بين الدول مثل المسافة ، حجم السوق وعوامل التشابه الأخرى (اللغة ، الدين ، التاريخ...) ومستوى التنمية المؤسسية ونعية البيئة الاستثمارية ، كل هذه تعتبر من محددات الاستثمارات العربية البينية التي تساهم في تطويرها ، لذلك هناك عمل كبير أما الدول العربية للسعي قدما بهذه الاستثمارات ، ومن خلال ما سبق استنتجنا مجموعة من النتائج نلخصها فيما يلي:

1 ـ هناك مجموعة من القيود والمعوقات تقف أمام تطور الاستثمارات العربية البينية ، لأن المنطقة العربية توحي بأن تكون تلك الاستثمارات متطورة.

2 ـ ارتفاع أسعار النفط وعوائده وتنامي الخلاف بين الدول العربية والدول الغربية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 ساهم بصفة كبيرة في زيادة الاستثمارات العربية البينية ، كون أن رأس المال العربي المتوجه إلى الدول الغربية أصبح يعرقل من قبل الدول الغربية ، فكان من الضروري إعادته إلى الدول العربية.

3 ـ تركز أغلب الاستثمارات في قطاع الخدمات الذي له عائد مرتفع ومخاطرة أقل ، أما القطاعات الأخرى فلم تتجاوز الثلث.

4 ـ للدول العربية بيئة استثمارية متشددة ، وأغلب الدول تطبق قوانين تشجيعية وتحاول تقليل البيروقراطية وتزيد من عدد الاتفاقيات حول الازدواج الضريبي ، ودول التعاون الخليجي لا تفرض ضرائب وهي في سياق إنشاء سوق خليجي مشترك.

كما يمكننا طرح بعض التوصيات ربما تساهم في تطوير الاستثمارات العربية البينية:

1 ـ تشجيع الشركات متعددة الجنسيات العربية على مواصلة دورها في تعزيز الاستثمارات العربية البينية بإنشاء المزيد من المشروعات المتنوعة في المنطقة ، ولا سيما المشروعات العربية المشتركة الكبرى وفي مقدمتها مشروعات الربط البري والبحري والجوي.

2 ـ إيجاد آلية تحسن من قدرة كافة الدول العربية الأقل نمو على اجتذاب حصص أكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع توزيعها بنمط أكثر عدالة فيما بين الأقاليم الداخلية لكل دولة على حده.

3 ـ تكثيف الجهود المبذولة في مجال تحديث وتطوير التشريعات والنظم والإجراءات ، وإصلاح النظام القضائي وإرساء قواعد حماية حقوق الملكية الفكرية والمادية وتوفير الحماية القانونية للمستثمر واتباع أفضل الممارسات الدولية في فض المنازعات التجارية.

قائمة المراجع

1 ـ حسان خضر ، الاستثمار الأجنبي المباشر ـ تعاريف وقضايا ، المعهد العربي للتخطيط ، مجلة جسر التنمية العدد 33 سبتمبر 2003 السنة الثالثة.

2 ـ قويدري محمد ، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية حالة الجزائر ، أطروحة دكتورة دولة في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي ، غير منشورة ، جامعة الجزائر سنة 2005.

3 ـ علي عبد القادر علي ، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ، المعهد العربي للتخطيط ، مجلة جسر التنمية العدد 31 يوليو 2003 السنة الثالثة.

هيكل عبد العزيز فهمي ، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية ، ط 2 ، (دار النهضة العربية ، بيروت ، 1985).

5 ـ أمينة ذكي شبانة ، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل آليات السوق ، المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر للاقتصاديين المصريين ، تمويل التنمية في ظل اقتصاديات السوق ، (الجمعية المصرية للاقتصاد والتشريع والاحصاء ، القاهرة ، 7 ـ 9 أفريل ، 1993).

6 ـ عبد السلام أبو قحف ، اقتصاديات الأعمال ، (الدار الجامعية ، الاسكندرية ، 1995).

7 ـ رزاق وشاح ، الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية ، أوراق عمل المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، منشورة في الموقع الإلكتروني للمعهد (www.arab ـ iap.org)

8 ـ علي لطفي ، الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي ، (بحوث عربية ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة ، 2009).

10 ـ Raymond Bertrand ، économie financière International ، Paris ، édition PUF ، 1997.

11 ـ www.unctad.com

12 ـ www.iaigc.org

13 ـ www.arab ـ api.org